

## أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٤٣-١٩٢٦)

تاریخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/٦/٢٣  
تاریخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٧/٢٨

م.م. باهرة عادل هادي<sup>(\*)</sup>

تناول فيه حقوق الطوائف اللبنانية وحرياتها، وكما أنها تبرز في ظهار قوة فرنسا في وضع الدستور على الرغم من بعض المعارضين من بعض الطوائف والذين اندرجوا مع الدستور فيما بعد.

تأتي من كون هذه الدراسة بحسب علم الباحثة الدراسة التي تسلط الضوء على الدستور وأثر فرنسا في كتابته وتعديلاته، وأثره على الحياة السياسية أبان تلك المدة.

وبناءً على ما سبق فإن الدراسة الحالية تأخذ أهميتها من كون النتائج التي ستخرج بها ستكون بمثابة وثيقة تاريخية مهمة توثق أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٤٣-١٩٢٦).

### الإطار الزمني

حدد الإطار الزمني لموضوع الدراسة من عام ١٩٤٣-١٩٢٦

### مقدمة

يعد موضوع أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور ١٩٢٦-١٩٤٣ من المواضيع المهمة لما لها أثر كبير في الحياة السياسية في لبنان لما تضمنه الدستور من مبادئ أساسية له أثره البعيد في النظام اللبناني، وانشاء حكومة جمهورية تتبع بها المواطنون بحقوق متساوية أمام القانون، لكن على الرغم من هذه المبادئ والمواد التي وضعتها فرنسا كان هناك بعض من سكان اهالي لبنان عارضوا الدستور، ولاسيما المسلمين، ولكن اندرجوا مع الدستور فيما بعد، اضافة إلى ذلك التعديلات الدستورية التي اجرتها فرنسا على الدستور اللبناني كان لها أثرها الكبير على الحياة النيابية فيما بعد، فقد تمكنت فرنسا في ادارة امور البلاد اللبنانية وغيرت الكثير من مواد الدستور بما يلائم مصلحتها الخاصة.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة بأن موضوع (أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني ١٩٤٣-١٩٢٦) من المواضيع المهمة، لأن فرنسا أثرت تأثيراً كبيراً في وضع الدستور اللبناني وتعديلاته، والذي عد من الدساتير المهمة الذي

[Bahera1992@uomstansiriyah.edu.iq](mailto:Bahera1992@uomstansiriyah.edu.iq)

(\*) الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية.

باحث، تناول المبحث الاول اسباب اعلان الدستور اللبناني ومضمونه عام ١٩٢٦ من قبل فرنسا للكسب ود الطوائف اللبنانية بعد الثورة السورية التي حدثت عام ١٩٢٥ ، وكذلك تضمن اهم المواد الدستورية التي اعلنتها فرنسا وانشاء حكومة برئاسة شارل دباس، فيما تضمن المبحث الثاني اهم المناطق التي عارضت اعلان الدستور اللبناني، ولا سيما منطقة جبل عامل وبعلبك وطرابلس وصيدا وغيرها، ولم تجده تلك المعارضة اذناً صاغية من قبل فرنسا بل اندمجت تلك الطوائف مع الدستور فيما بعد، اما المبحث الثالث فحمل في طياته اهم التعديلات والمواد الدستورية التي جرت او عدلت على الدستور اللبناني خلال الاعوام ١٩٢٦ إلى خروج فرنسا عام ١٩٤٣.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر الهمة التي كان لها دور كبير في اغناء الموساش بالمعلومات والاحاديث التاريخية، واخص منها بالذكر كتاب جوزيف صقر قصة وتاريخ الحضارات العربية، وكتاب هيلينا كوبان وكتاب علي عبد فتوبي، وكذلك رسالة الماجستير للباحث سعد محسن عبد العبيدي السياسة الفرنسيّة تجاه لبنان، وكذلك رسالة الماجستير للباحثة لقاء سامي سعيد جبل عامل في لبنان، والتي اغنت البحث بالمعلومات القيمة واسهمت بشكل كبير في اعطاء معلومات دقيقة عن الموضوع.

**الكلمات المفتاحية:** الدستور، عام ١٩٢٦، التعديلات، لبنان، شارل دباس.

مجلة دراسات تأريخية / بيت الحكم - العدد (٦١) / كانون الأول ٢٠٢٥

## إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة في معرفة أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني خلال المدة (١٩٢٦-١٩٤٣).

## هدف الدراسة

إبراز أثر فرنسا في ضوء التعديلات الدستورية عام (١٩٤٣-١٩٢٦).

## منهج الدراسة

يعتمد المنهج الوصفي السردي في عرض الاحداث التاريخية على جمع المعلومات وتقديمها بأسلوب متسلسل ومنهجي.

## فرضية الدراسة

انطلقت فرضية الدراسة في ضوء صياغة الاستلة التالية:

ما أسباب اعلان الدستور اللبناني؟

ما مضمون الدستور اللبناني؟

ما هي اهم الطوائف التي عارضت اعلان الدستور اللبناني؟

ما هي اهم التعديلات التي جرت على الدستور اللبناني؟

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وثلاث

ونتيجة لذلك قامت السلطات الفرنسية في (٨) تشرين الثاني عام ١٩٢٥ بتعيين هنري دي جوفينيل<sup>(١)</sup> معارضًا سليمًا في سوريا ولبنان بدلًا من ساراي، وتلقى تعليقات من وزارة الخارجية الفرنسية، والتي تضمنت اعطاء لبنان وسوريا حرية واسعة، وتحول تلك البلاد إدارة نفسها من الواجهة الداخلية، وان يحتفظ المفهوم السامي بسلطة الاشراف على ادارة البلاد<sup>(٢)</sup>.

وفي الثاني من كانون الاول عام ١٩٢٥ وصل المفهوم الفرنسي الجديد هنري دي جوفينيل وكانت الثورة السورية على أشدّها، وقد حاول المفهوم الفرنسي استرضاء اللبنانيين بدعوة المجالس النيابي إلى وضع دستور للبلاد، وإلى منح اللبنانيين حق اختيار حاكم لهم من الشعب<sup>(٣)</sup> وما جاء في هذا الدستور «ان حقوق سكان سوريا ولبنان سوف تحدّد وفقاً لمبادئ حرّيات الغرب التي تقع على كاهلنا ادخالها في القوانين والعادات الخاصة بالشرق العربي حرية الوعي والضمير...»<sup>(٤)</sup>.

بعد صياغة الدستور واقراره جرى فوراً العمل بموجبهة، الا ان الدستور لم يكرس استقلال لبنان الكبير، كما أكد ذلك دي جوفينيل في خطابه يوم (٤/١٢/١٩٢٥)، لكنه أكد على وجود الكيان اللبناني المتميّز في سوريا، وببدأ تطبيق الدستور في المدة التي كانت الثورة السورية تقرع ابواب لبنان<sup>(٥)</sup>.

ويعد ولادة الدستور اللبناني بداية لعهد

## المبحث الأول

### أسباب اعلان الدستور اللبناني ومضمونه عام ١٩٢٦

كانت الادارة الفرنسية في لبنان وسوريا تعاني من مناعب سياسية واقتصادية وعسكرية، نتيجة لسعة الجهاز الاداري والعسكري، فضلاً عن وجود معارضة في لبنان وسوريا، لذلك ظهرت دعوات لتغيير ادارة المستعمر، مما جعل السياسي الفرنسي بونكاريه<sup>(٦)</sup> انتقاد هذه الادارة، وانطلاقاً من ذلك جاءت دعوات القادة السياسيين، وفي مقدمتهم ويغاند<sup>(٧)</sup> الذي حث وزارة الخارجية فرنسا الذي الف اول لجنة في باريس لوضع الدستور اللبناني والغريب هو ان الدولة المنتدبة عمدت على صياغة الدستور او القانون الاسامي في باريس، وليس في لبنان وعلى ايدي فرنسيين مباشرة بدون اشتراك اي لبناني معهم<sup>(٨)</sup>.

وكان للثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، التي اندلعت في سوريا<sup>(٩)</sup> بقيادة سلطان باشا الاطرش<sup>(١٠)</sup>، وامتدت إلى لبنان، ولقت تأييداً في مناطق راشيا وحاصبيا وبعض مناطق الجنوب اللبناني دوراً كبيراً في حمل سلطات الانتداب إلى الاسراع في تعديل اساليب عملها السياسي وتمثل ذلك التعديل باستعداد فرنسا لإطلاق مرحلة جديدة بشأن وضع الاسس لصياغة الدستور اللبناني، الذي يتوافق مع تطلعاتها السياسية،

وعلى هذا الاساس جاء الدستور اللبناني المستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية الذي جعل اللغة الفرنسية إلى جانب العربية (المادة ١١) وعلى الرغم من ان المادة (١٢) من الدستور اللبناني تنص على ان لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزه لأحد على الاخر من حيث الاستحقاق والجدرة حسب الشروط التي ينص عليها القانون، ونرى ان المادة (٩٥) تناقضها تماماً اذ تكرس الطائفية واكدت المادتان (٩-١٠) الاعتراف بشرعية وجود الطوائف اللبنانيه ومنحها صلاحيات ادارية وتشريعية وقضائية، اما الدولة الفرنسية فقد اوجدت بعد اعلامها دولة لبنان الكبير عنصراً مهمأً من عناصر النزاع ودعمته بالمارسات الفرنسية الطائفية، التي اثارت الشكوك والريبة في نفوس المسلمين، وكان اول من اهدافها صبغ لبنان بصبغة طائفية مذهبية<sup>(١٣)</sup>.

ويلاحظ من ذلك كان الدستور اللبناني يتالف من مائة ومادتين موزعة على ستة عناوين مقسمة إلى فصول فرعية يظهر العنوان الخامس بصورة بارزة، لأنه يؤكّد في خمس مواد متالية (المادة ٩٤-٩٠) ومتراكمة بقوّة على وجود الانتداب ووضوح امتيازاته، الامر الذي يتضمن ان اقتراح ممثلين الشعب اللبناني بموجب الدستور على اقرار الدستور، وقد ادى إلى الاعتراف الشكلي من جانب لبنان بالانتداب، فكانت تتضمن المادة (٢٠٢) على «ان الدستور الحالي يوضع تحت رعاية الجمهورية الفرنسية بوصفها ممثلة من عصبة

الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب، وكان وضع الدستور ناتجاً إلى عدة اسباب اهمها:

مطالبة اللبنانيين المستمرة بوضع دستور بلادهم ينقلها من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الحكم الوطني.

المادة الاولى من صك الانتداب التي كانت قد ألمّت الدولة المتبعة بوضع نظام اساسي خلال ثلث سنوات من بداية تنفيذ الانتداب.

اندلاع الثورة السورية الذي أخرج الموقف الفرنسي وجعله أكثر قابلية لتلبية المطالب اللبنانية فوافق على وضع الدستور اللبناني.

ونتيجة لذلك دعا المفوض السامي هنري دي جوفيل المجلس التمثيلي المت منتخب إلى الانعقاد لوضع دستور للبنان، وتحول بذلك المجلس إلى مجلس تأسيسي واختيار لجنة من اعضائه لدرس المشروع وتحضيره برئاسة ميشال شيخا وهو مفكر وصحافي لبناني، وقد بدأ عمله مستلهماً الدستور الفرنسي الصادر عام ١٨٧٥<sup>(١٤)</sup>، ومستمدًا منه بعض النصوص، وبدأ مجلس النواب بمناقشة مسودة الدستور في ١٩١٩ أيار (١٩٢٦)، واستغرق الامر عدة جلسات إلى يوم ٢٢ أيار وفي (٢٣ أيار ١٩٢٦)، وافقت الجمعية التأسيسية على نص دستوري حول دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية<sup>(١٥)</sup>.

هكذا تألفت السلطة التشريعية في لبنان بعد صدور الدستور اللبناني، من مجلسين مجلس الشيوخ والنواب كما ذكرنا سابقاً وفي (١٧ تشرين الاول ١٩٢٧)، جرى اول تعديل دستوري وقضى بإلغاء مجلس الشيوخ، وبذلك أصبحت السلطة التشريعية تتالف من مجلس واحد هو مجلس النواب، لذا نصت المادة (١٦) من الدستور على ان تتولى السلطة المشتركة هيئة واحدة وفي مجلس النواب، ونص الدستور اللبناني ايضاً على تكوين مجلس النواب بطريقة الانتخاب، وحال على قانون انتخاب النواب فيما يتعلق بعدد اعضاء المجلس وكيفية انتخابهم، اذ نص على ان يتالف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المركبة الاجراء<sup>(٢١)</sup>، إلى ذلك قسم الدستور اللبناني الذي وضع عام ١٩٢٦ اللبنانيين إلى قسمين، فقد تعامل معه فريق بالارتياح وأخر بالارتياح، وكان بالنسبة إلى الفريق الاول بداية الخلاص من الاستعمار الفرنسي وضرباً من ضروب التحرر والاعتناق، في حين كان الدستور بالنسبة إلى الفريق الثاني لا يلبي الحاجات والمطالب القومية المطلوبة<sup>(٢٢)</sup>.

وإلى ذلك حاول المفوض السامي هنري دي جوفينيل اشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني المقترن للجمهورية اللبنانية، وقد ارسل إلى جميع الهيئات السياسية والدينية يطلب رأيها ومشورتها، ولكن القوى الاسلامية تعبرأ عن رفضها للواقع التقسيمي للبلاد، وامتنعت عن

الامم، وتلغى كل الاحكام التشريعية المخالفة للدستور الحالي<sup>(١٤)</sup>.

اضافة إلى ذلك عملت فرنسا على بدأ مرحلة جديدة من الديمقراطية تستطيع من خلالها الفئات اللبنانية الفاعلة ان تعبّر عن رأيها بشأن وضع اسس الدستور يتوافق مع تطلعاتهم السياسية<sup>(١٥)</sup>، ونتيجة لذلك منحت فرنسا دستوراً للبنان أصبح بموجة جمهورية لها رئيس ومجلسان، احدهما مجلس النواب والآخر مجلس الشيوخ، ولكن المندوب الفرنسي بقي يتمتع بصلاحيات مطلقة في لبنان<sup>(١٦)</sup>، هكذا تحولت دولة لبنان الكبير إلى جمهورية واصبحت تدعى ابتداءً من اول ايلول ١٩٢٦ بالجمهورية اللبنانية<sup>(١٧)</sup>.

وبعد مرور ثلاثة ايام على اعلان الدستور اي في ٢٦ أيار من العام ذاته انتخب المجلسان النباني ومجلس الشيوخ شارل دباس<sup>(١٨)</sup> اول رئيس للجمهورية اللبنانية<sup>(١٩)</sup>، واتخذت هذه الجمهورية العلم الثلاثي الالوان الذي تتوسطه شجرة الارز علىًّا وطنياً لها، اذ امتدت تلك الجمهورية حتى كانون الثاني عام ١٩٣٤، وكان الدباس مرشحاً من قبل الحكومة الفرنسية، وقد استهدفت فرنسا من وراء انتخابه تخفيف حدة النزاعات الطائفية في لبنان، اذ كان الدباس الاشتراكي المذهب الاكثر قبولاً لدى السنة والشيعة والدروز من اي زعيم ماروني اخر، واستطاع الدباس الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الفرنسيين واللبنانيين على حد سواء<sup>(٢٠)</sup>.

على تكوين مجلس النواب والاعيان، وقد اوحى تلك الابادة للكثرين بأن هناك تقدماً ملحوظاً في ممارسة الحكم الذاتي، وان ما قدمته فرنسا فاتحة لبدء حياة ديمقراطية سلسلية، علىًّاً بأأن سلطات المفوض السامي كانت فوق الجميع، وان مثل هذه الخطوات كانت تهدف إلى طمس جذوة الحماس الوطني امام وضع الدستور والجمهورية اللذين، ثم اخرجها بصورة واضحة، اذ اعلن المفوض السامي امام ممثلي الشعب وامام الحاكم ومجلس المديرين وكبار الموظفين والقضاة (الدستور اللبناني) ووضعه موضع التنفيذ<sup>(٢٧)</sup>.

إلى جانب ذلك صدر في (٢٧ كانون الثاني عام ١٩٢٦) قرار رقم (٣٥٠٣) عن المفوض السامي الفرنسي بالاعتراف للمرة الاولى بخضوع الشعب في احوالهم الشخصية للتشريع الجنائي، اذ جاء هذا القرار وفي ظرف الشورة السورية يدل على سياسة فرنسية قديمة في التعاطي ومسألة بلاد الشام على اسس مذهبية<sup>(٢٨)</sup>، إلى جانب ذلك، لقد عزز الفرنسيون النظام القائم (المتصوفية)، بتكريس المضمون الطائفي الاقطاعي بطريق اعتماد الطائفية في التوظيف (المادة ٩٥ من الدستور)، كما في المجالس النيابية، وتوزيع مناصب الدولة ونظام الاحوال الشخصية (المادة ٩ من الدستور)، واحتضان الموارنة ومحاباتهم في الوظائف، وتشجيع مدارسهم واستقدام لاجئين مسيحيين بأعداد كبيرة، ومن ثم بالقرار التاريخي رقم (٦٠) عام ١٩٣٦ القاضي بتقسيم الطوائف إلى

المشاركة في صياغة الدستور، وعقد اجتماع مهم في دار جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، انتهى إلى رفع مذكرة في (٥ كانون الثاني ١٩٢٦)، تضمنت رفض المجتمعين المشاركة في صياغة الدستور ومطالبتهم بالوحدة السورية<sup>(٢٩)</sup>، على اعتبار ان قانون الدستور اللبناني المستقل عن الداخل السوري يؤلف لتكريساً لواقع انفصال لبنان عن عمقه الحيواني والاقتصادي<sup>(٤٤)</sup>.

إلى جانب ذلك، أثبت دستور عام ١٩٢٦ بسرعة انه عامل ثابت في دعم نظام تدخل الطوائف في لبنان، لما تضمنه من مبادئ كان لها اثرها البعيد المدى ضمن النظام اللبناني، وهي ان تكون البلاد جمهورية يتمتع فيها المواطنين جميعاً بحقوق متساوية أمام القانون، كما كرس نظاماً ديمقراطياً أساسياً في لبنان يقوم على انتخاب مجلس تشريعي واحد، والحقيقة ان النظام الانتخابي الذي امنه الدستور يتتجاوز الحدود القائمة بين طوائف البلاد، وعلى هذا الاساس لعب دوراً ملحوظاً خلال مراحل مختلفة في خلف حياة سياسية وطنية حقيقة<sup>(٣٠)</sup>، ويلاحظ من ذلك ان الدستور جعل من لبنان دولة جمهورية، غير ان الدستور ذاته اقر للانتداب بجميع الصلاحيات، وقد ظلل القرار الاخير في جميع امور الدولة يعود إلى المفوض السامي الذي بقي قائماً إلى جانب الحكومة ورئيس الحكومة إلى جانب المستشارين الفرنسيين<sup>(٣١)</sup>.

وكان لإعلان دستور عام ١٩٢٦ والإعلان في الوقت نفسه عن ان لبنان جمهورية، ثم العمل

## المبحث الثاني

### موقف المعارضين من دستور عام ١٩٢٦

عندما وصل المفهوم السامي هنري دي جوفينيل إلى بيروت لاستلام مهماته، دعا المجلس التمثيلي اللبناني لوضع دستور للبلاد، والف المجلسلجنة مكونة من (١٢) عضواً عرفت بلجنة الدستور، وطرحت أسئلة على قادة البلاد السياسيين ورجال الدين المسيحيين والمسلمين لأنخذ آرائهم، على أثرها اجتمع وجهاء المسلمين (٣٢) في جمعية المقاصد الخيرية في بيروت في (١٥ كانون الثاني ١٩٢٦) كما ذكرنا سابقاً للبحث في الأسئلة الموجهة بشأن الدستور اللبناني، وتم الاتفاق بالأجماع على رفض الاجابة على تلك الأسئلة، لأن الأمة الإسلامية لا تقر ببلدان الكبير واصدرت قراراً بتلك الشأن جاء فيه «قررتنا بالأجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً برغائب عموم المسلمين المجتمعين على رفضه لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد» (٣٣)، إلى جانب ذلك، كانوا أهالي جبل عامل أيضاً أول من شارب وجه الفرنسيين، كرده فعل رفضاً للدستور مما دعا بالقوات الفرنسية إلى مهاجمتهم، إلا أنه ومن المؤسف أن العاملين بقوا وحيدين دون مساعدة من أبناء جلدتهم من اللبنانيين، ولإدراك الفرنسيين في اخفاق الحل العسكري في فرض ارادتهم السياسية على أبناء جبل عامل، ولمعرفتهم بأهمية تلك المنطقة فركرت

طوائف تاريخية (١٥)، والمعدل عام ١٩٣٨ بقرار رقم (١٤٦)، بإدخال طائفتين الانجليز (٢٩) إضافة إلى ذلك تضمن الدستور حكاماً أساسية تتعلق بالدولة واراضيها وبالجنسية اللبنانية، وسلطات الحكم واجراءات تعديل الدستور والشؤون المالية (٣٠).

ونتيجة كل ما ذكر فقد بقي الدستور معلقاً بمعظم اجزائه باستثناء المجلس النيابي، الذي عاد إلى الانعقاد بموجب قرار المفهوم السامي، ولكن بتقييد صلاحياته، لا سيما من منح الثقة للحكومة وزراعتها عنها، الامر الذي مكن الحكومة التي عينها المفهوم السامي من البقاء، بالرغم من ارتفاع الاصوات في البرلمان وخارجية مطالبة بإعادة الدستور إلى الحياة الشرعية (٣١).

وما سبق نجد ان الدستور اللبناني الذي وضعه الفرنسيون عام ١٩٢٦، على الرغم من تضمنه حقوق جميع الطوائف اللبنانية، الا انه لا يلبي طموح اغلب الطوائف، ولا سيما الطوائف المسلمة في صيدا وبعلبك وجبل عامل وغيرها، والتي كانت تحاول الحصول على الوحدة والاستقلال، بعد ان كانوا معارضين للحكومة، التي شكلتها قوات الانتداب، الا ان موقفهم تغير بعد وضع دستور يضم حقوقهم.

إلى قسمين، الأول مؤيد للمتغيرات الجديدة، أما القسم الآخر وهو الذي يمثل الأكثريّة من المسلمين، ولا سيما مناطق جبل عامل وصور وصيدا ومرجعيون، فقد رفضوا الاعتراف بالدولة اللبنانيّة، وانتخب شارل دباس رئيساً لها<sup>(٣٦)</sup>، إذ عدو النّظام الجديد صناعة فرنسيّة يفتقر إلى الأسس المعنويّة والقانونيّة، ومسؤول عن اضعاف الصّلات السياسيّة للمسلمين في لبنان من إبناء طائفتهم، فضلاً عن ان العاملين، بسبب ذلك فقدوا الكثير من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً، والتي سببت لهم بضمّن اقتصادي، لذلك اعتمد العاملين من ذلك الفريق على سياسة معارضة تجاه الدولة اللبنانيّة، فلم يعترفوا بشرعيتها وامتنعوا عن التعامل والتعاون مع الرئيس شارل دباس ورفضوا تولي الوظائف والمناصب الحكوميّة<sup>(٣٧)</sup>، إلى جانب ذلك، كان القرار الذي أصدره الفرنسيّين، الذي كان يعترف بالذّهب الشيعي أثره الكبير على سكان جبل عامل، فقد قام وفد عامل بزيارة السيد سولوميك موعد المفوض السامي، لشكر السلطات الفرنسيّة على ذلك، وأكدوا أعضاء الوفد للفرنسيّين، ان الحركة الانشقاقية في جبل عامل، قد أخضعت وان الشيعة جميعهم، سوف يحتشدون وراء الوحدة الداخليّة في حدود لبنان الكبير، اما بالنسبة للمشاركة في الحياة البرلمانيّة، فإن حضور النّواب الشيعة العاملين كان هزيلاً، فيثناء اعوام التي تلت انعقاد البرلمان لعام

عليها جهودها، واستطاعت استئالة بعض الزعماء عن طريق الاغراء بالمناصب الحكومية وغيرها، الا ان الفرنسيّين واجهوا موقفاً رافضاً من إبناء جبل عامل واو لهم الأدباء العامليين، وكان لتلك العوامل لها تأثيراً على العريضة التي تقدم بها أهالي جبل عامل، والتي تنص على ما يأتي «نحن أهالي جبل عامل منذ الحقنا بلبنان الصغير ما زلنا نرى العزم علينا والغنم له ندفع الضرائب ولا ينفق علينا منها سوى القليل... لذلك يطلب من عميد الدولة المتبدلة هنري دي جوفيل تحقيق أمالنا الراسخة في نفوستنا وهي فصلنا عن لبنان بإنشاء ادارة مستقلة»<sup>(٣٨)</sup>.

والملاحظ ان تلك العريضة قد وقعت من قبل النّائبين نجيب عسراً وفضل الفضل بالإضافة إلى زعماء العائلات الجنوبيّة، الا ان تلك الموقف لم يكن بعيداً عن محاولات السلطة المتبدلة المادفة لإثارة التفرقة بين السنة والشيعة بقصد تفكيك الحركة الوردوية لهذا صدر المرسوم رقم (٥٥٠٣) بتاريخ (٢٧/١٩٢٦)، القاضي بإنشاء محكم خاصة بالأحوال الشخصية للطائفة الشيعية، وركز الفرنسيّون جهودهم لاستئلة الشيعة «اعتباراً منهم ان السنّيين لا يمكن اكتسابهم فعلاً وداعماً لقضية لبنانية محضة منفصلة من الداخل»<sup>(٣٩)</sup>.

اما موقف العاملين من اعلان الجمهورية وانتخاب شارل دباس رئيساً لها، فقد انقسم

مضطرب<sup>(٤٠)</sup>، اضافة إلى ذلك، كان لفعل المجلس البلدي في بعلبك و المسلمين طرابلس و عكار ايضاً عارضوا الدستور، ولم تختلف العريضة التي تقدم بها اهالي صيدا إلى المفوض السامي عن العرائض التي تقدم بها المسلمين عاممة، وكلها تطالب بالوحدة السورية وبالانفصال عن لبنان الكبير، وقع تلك العريضة اعيان صيدا، وفي مقدمتهم الاديب العاملی صاحب مجلة العرفان الشیخ<sup>(٤١)</sup> احمد عارف الزین<sup>(٤٢)</sup>، في غضون ذلك لم يفت العاملین ان يعبروا عن اعتراضهم بالجميل لسلطات الانتداب وللحكومة اللبنانيّة فقام بذلك عبد الحسين شرف الدين يرافقه ثلاثة نواب من الشيعة ثم اعلن هؤلاء النواب على نحو قاطع ان حركة الانفصاليين، قد هزمت في جبل عامل وان جميع الشيعة يدعمون وحدة الاراضي في لبنان الكبير على ان العلماء في صور قد التزموا الصمت، ولم يرشح شيء من مجاذلتهم الداخلية حول تلك المسألة، وان كانوا قد تجادلوا فيها، وقد بقي مع ذلك تحديد المجريات في تنفيذ المرسوم الجديد فهو يقر بأن المسلمين الشيعة يشكلون طائفة مستقلة في لبنان الكبير لها مذهبها الشرعي الخاص بها، وهو المذهب الجعفري<sup>(٤٣)</sup>.

وفي غضون ذلك ارسل اهالي بعلبك وطرابلس ايضاً عرائض إلى المجلس رفضوا فيه الاشتراك في صياغة الدستور، وطالبوا الالتحاق بالوحدة السورية، على اساس اللامركزية، وفي سياق تلك

١٩٢٦، فقد القى حضور النواب الاكثر نفوذاً، بنجاحه نواب جبل لبنان وبيروت بظلاله عليهم، وقد اصطبغت مداخلات النواب العامليين بالحديث عن احتياجات الجنوب، وقد بقيت المواقف هي نفسها دوماً مع تنويعات، تتبدل حسب القضايا او المسائل المشار إليها في الجلسات<sup>(٤٤)</sup>.

وقد استمرت القوى الاسلامية والوحدوية تعبّر عن رفضها الاعتراف بصيغة لبنان الكبير حتى عندما حاول المفوض السامي هنري دي جوفينيل في عام ١٩٢٦، اشراك جميع الطوائف اللبنانيّة في صياغة الدستور اللبناني المقترن للجمهورية اللبنانيّة، الذي كان قد ارسل إلى جميع الجهات السياسيّة والدينيّة والزعامات الاجتماعيّة يطلب رأيها ومشورتها، لكن القوى الاسلامية والوحدوية امتنعت عن المشاركة في صياغة الدستور تعبراً عن رفضها للواقع التقسيمي للبلاد السوريّة<sup>(٤٥)</sup>.

إلى جانب ذلك، كان للدستور عام ١٩٢٦ للطوائف المسيحيّة يشكل ضمانة للمستقبل، فقد أثار في المقابل اوئلَك الذين لم يروا في انشاء لبنان الكبير سوى حالة وصفتها النصوص التنظيمية بأنها حالة مؤقتة حتى ذلك الحين، والواقع ان الدستور كان ييلوّر تنازع كتلتين، مسيحيّة واسلاميّة، لهما قوّة عدديّة شبة متكافئة، جعلها تقتسم الاراضي منذ ١٩٢٠ في حالة توازن

في الحملة التي ترمي إلى فصل بعض اراضي لبنان الكبير عنه والحاقة بسوريا<sup>(٤٥)</sup>.

ويلاحظ من ذلك، وقفت بعض النخب إلى جانب الدولة وحدودها، بل ان الشيخ محمد الجسر<sup>(٤٦)</sup> استعمل مصطلح الامة اللبنانية، فضلاً عن ان ثمة تحول نفسي في اوساط النخب الشيعية والدرزية باتجاه الاندماج اكثر فأكثر في مؤسسات الدولة الجديدة، فنوابهم وافقوا على المادة الثانية من الدستور التي تنص على انه: «لا يجوز التخلی عن احد اقسام الاراضي اللبنانية او التنازل عنه»، ومهما يكن من امر لم تجد اعترافات السكان اذناً صاغية لدى الفرنسيين في بيروت وباريس، ولقيت الاموال نفسه من عصبة الامم في جنيف<sup>(٤٧)</sup>.

نستنتج مما سبق ان على الرغم من معارضة اغلب اهالي جبل عامل وبعلبك وطرابلس وصيدا وغيرها، وتقديم العرائض والاحتجاج على الدستور والانضمام إلى سوريا، لكن تلك الاعترافات لم تجد قبولاً لدى الفرنسيين، وبالتالي ان بعض تلك الطوائف اندمجت مع الدستور في مؤسسات الدولة الجديدة فيها بعد.

التطورات صرحت النائب عمر الداعوق في المجلس التمثيلي اللبناني في شباط ١٩٢٦ مؤكداً موقف المسلمين في بيروت برفض الدستور والالتحاق بالوحدة السورية<sup>(٤٨)</sup>، وارسل عمر الداعوق ايضاً برقة إلى سكرتير جمعية الامم تقال فيها: «ان فيقاً من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع مع كونهم اقلية عددية الا انهم يمثلون اكثيرية للسكان الذين تألف منهم الجمهورية اللبنانية»، وقد قدموا اثناء المناقشة في الدستور اللبناني اقتراحاً احتجوا فيه على ضم الاراضي التي يتمثلونها إلى لبنان دون ان يؤخذ لرأي اهلها قبل ذلك الضم، فهم يطالبون ان تولف تلك الاراضي دولة مستقلة ادارية مرتبطة بالاتحاد لا مركزية مع لبنان القديم وسوريا «حال الفرنسيون ان يروا الدعوة للوحدة السورية قد بلغت تلك الشأن، وان الغاية من وضع القانون الاساسي للبنان انما كان تفتیت التيار الوحدوي لتكون التجربة اللبنانية نموذجاً يحتذى في باقي الدوليات السورية، وبدلأً من ان تعطي التجربة ثمارها لصالح الفرنسيين، اظهرت غالبية المسلمين رغبتها في الانضمام إلى سوريا، فبدأت سلطات الانتداب تلاحق دعاة الوحدة وطلابها، واصدر الحاكم الفرنسي ليون كايلا قرار كل مجلس بلدية بعلبك بتجاوزه حقوقه، وعد المفوض السامي، الذين يشيرون قضية الحدود انهم يشيرون عداوات الجنسيات والاديان، الا ان اكثر ما اغضب الفرنسيين اشتراك بعض الموظفين

كما أصبح مجلس النواب يتكون من نواب منتخبين ونواب معينين بنسبة الثلثين للفئة الاولى والثالث للفئة الثانية، وبقي ذلك الاجراء قائماً حتى اعلان الاستقلال عام ١٩٤٣ ، ويبدو ان الغرض من ذلك التعديل - كما قلنا - هو توسيع السلطة التنفيذية وجعلها متفوقة بصلاحيتها الشاملة على مجلس النواب<sup>(٥٣)</sup> ، وعليه فإن الدستور المعدل في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٢٧ شمل تعزيزاً محسوساً للسلطة الاجرائية، وجعل الجمهورية الحكم الحقيقي في النزاع بين مجلس النواب والحكومة<sup>(٥٤)</sup>.

وفي غضون ذلك تمت الموافقة وبإيعاز من السلطة المحتلة على دمج مجلس النواب والشيوخ في مجلس نيابي واحد وأطلق عليه اسم المجمع النيابي في تلك المدة، وبموجب تلك التعديل فتحت سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في الجانب التنفيذي والتشريعي، وهذا ما كان تهدف إليه السلطات الفرنسية، ولا سيما في الامور القانونية المقترحة، من جهة أخرى أدرك الفرنسيون ان توسيع سلطة اعضاء مجلس الشيوخ الداعمة، لإدارتهم في لبنان سيعمل على الحد من نفوذ المعارضين داخل المجلس النيابي<sup>(٥٥)</sup>.

وعليه كان الهدف الاساسي من تعديل الدستور هو تعزيز الهيمنة الفرنسية على الادارة السياسية في لبنان، فضلاً عن أثاره جو من الفوضى السياسية من اجل السيطرة على مقدرات البلاد، وبذلك تكون التعديلات بعدمأ الغي مجلس

## المبحث الثالث التعديلات الدستورية ١٩٤٣-١٩٢٩-١٩٢٧

منذ أواخر عام ١٩٢٦ بدأت تفكير القوة المنتدبة بأجراء تعديلاً دستورياً جذرية، وإغاء مجلس الشيوخ الذي كان يبدو لها عميقاً، ففي ٧ أيار عام ١٩٢٧ (٤٨) استقالت وزارة اديب باشا<sup>(٤٩)</sup> بعد ما صوت مجلس النواب على حجب الثقة عنها وتلتها حكومة برئاسة حبيب باشا السعد<sup>(٤٩)</sup>، ولم تتوان فرنسا عن المجاهدة عن البرلمان اللبناني<sup>(٥٠)</sup>، وكان يواصل حياته اليومية، وكان التجاذبات بين المجلسين البرلمان ومجلس الشيوخ مستمرة، فلم يتوصلا إلى التفاهم الا على الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله عن سوريا، وكان لا بد من تدخل الانتداب، وجرى وضع مشروع تعديل دستوري، وقدم للمجلسين وكان يرمي بنحو خاص إلى منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، وكان يقف وراءها أثر الانتداب<sup>(٥٠)</sup>، وعليه فإن تعديل الدستور اللبناني عام ١٩٢٧، تناول الغاء مجلس الشيوخ، وتعيين ثلث اعضاء النواب من قبل رئيس الجمهورية، واقرار المسؤلية الجماعية للوزارة، ووجوب اختيار نصف اعضاء الوزارة من داخل مجلس النواب، وكانت الغاية من جميع تلك التعديلات توسيع السلطة التنفيذية<sup>(٥١)</sup>.

اضافة إلى ذلك تضمن التعديل ضم مجلس الشيوخ والنواب في مجلس واحد، وانتخاب الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس النيابي<sup>(٥٢)</sup>،

أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٤٣-١٩٢٧)

ابعد عن المسؤولية<sup>(٥٨)</sup> ، ويلاحظ من ذلك، ان تعديل الدستور عام ١٩٢٧ كان اول تعديل ادخل على الدستور، وكان هو الاول والاطول من بين التعديلات التي نالت الدستور، اذ تناول التعديل ثلاثة وخمسين مادة من الدستور<sup>(٥٩)</sup>.

ومن اهم المواد المهمة المعدلة بالدستور اللبناني هي المادة (٣٢)، والتي نصت على ان يجتمع المجلس كل سنة في عقدين عاديين، وكذلك المواد الاخرى المعدلة وفق المادة (٤١) التي نصت اذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الحلف خلال مدة شهرين، ولا تتجاوز نياية العضو الجديد اجل نياية العضو القديم الذي يحل محلة، ومن المواد الاخرى المعدلة: المادة (٣٨) هو كل اقتراح قانوني لم ينل موافقة المجلس لا يمكن ان يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه، وكذلك المادة (٣١) كان اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلأً حكماً ومخالفاً للقانون<sup>(٦٠)</sup>.

وترى الباحثة ان المدف من تلك التعديلات هو توسيع السلطة الاجرائية وجعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على البرلمان، وفرض الهيمنة الفرنسية على لبنان.

وجرى تعديل ثان للدستور عام ١٩٢٩ ، وكان هناك عدة مبررات لتعديل ذلك الدستور فمنهم من يقول سبب الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وأثارها على لبنان، ومنهم من يقول بالجمع بين الوزارة والنيابة، والبعض يقول ان

الشيخ ودمجه بمجلس النواب، كما اعطت تلك التعديلات للرئيس شارل دباس صلاحية اقرار الموازنة فيما اذا اخفقت باقرارها في المدة المحددة، وكذلك فتح اعتىادات اضافية في الميزانية، وبذلك تكون المعارضة قد خسرت اهم وسيلة من وسائل الضغط على الحكومة<sup>(٦١)</sup>.

فضلاً عن تلك التعديلات فأن الغاء حق مجلس النواب بطلب زيادة نفقات ادى إلى تعديل المادة (٨٤) من الدستور اضافة إلى ذلك ان صلاحية رئيس الجمهورية ينشر مشروع الموازنة، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، فيها اذا امتنع المجلس عن اقراره قبل آخر شهر كانون الثاني مما ادى إلى تعديل المادة (٨٦) من الدستور، وان صلاحيات رئيس الجمهورية بفتح اعتىادات جديدة لا تتجاوز كل مادة من الاعتماد الواحد مبلغًا قدرة الف وخمسمائة ليره سورية لبنانية ذهبية، على ان يطرح ذلك القرار بموافقة البرلمان مما ادى إلى تعديل المادة (٨٥) من الدستور، واضاف ان صلاحية رئيس الجمهورية ينشر كل مشروع قانون يكون قد احاله إلى المجلس مقترباً بصيغة الاستعجال، اذا ما انقضى اربعون يوماً على احالته بدون ان يتناقش فيه مما ادى إلى تعديل المادة (٥٨) من الدستور<sup>(٦٢)</sup>، ونتيجة لذلك أصبحت السلطة التشريعية بموجب ذلك التعديل هيئة واحدة هي مجلس النواب، ومرت السلطة التنفيذية هي الاخرى في تنظيمها بمرحلتين، في الاولى كان رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية الذي يضع السياسة العامة للدولة، إلا ان الدستور

عدم الثقة بالوزارة في دورات المجلس العادلة والاستثنافية بينما كان النصر الاول لا يجيز ذلك الا في الدورات العادلة.

المادة (٤٩) جعلت ولاية رئيس الجمهورية ستة اعوام بدلاً من ثلاثة اعوام بشرط الا تكون قابلة للتجديد إلا بعد مضي ستة اعوام.

المادة (٥٥) المتعلقة بحق حل مجلس النواب، فقد أصبح حق الحل مطلقاً بموجب التعديل.

المادة (٦٩) الغيت تلك المادة التي كانت توجب حضور ثالثي اعضاء المجلس على الاقل لأجل التصديق على طلب حجب الثقة على الوزارة<sup>(٦٣)</sup>.

وعليه ان تمدّد ولاية الرئيس الثانية هي مخالفة لما جاء في المادة (٤٩) من الدستور، والتي نصت ان تكون رئاسة الجمهورية ثلاثة اعوام فقط، ولا يجوز انتخابه لولاية ثانية، الا بعد ستة اعوام، الامر الذي يؤكّد ان الدستور كان وثيقة يتلاعب الفرنسيون فيها بما يتناسب مع مصالحهم، ولم يكتف الفرنسيون بذلك، فقد رأوا بأن منح الرئيس صلاحيات واسعة لا تكفي وحدها لدعم سلطتهم في لبنان لذا رأوا انه من الضروري تقديم مشروع تعديل ثان للدستور من شأنه تدعيم صلاحيات السلطة التنفيذية اكثر مما في التعديل الاول، فطلبت الحكومة اللبنانية بضرورة اعداد مشروع التعديل وتقديمه للمجلس لأجل المصادقة عليه، الا ان ذلك جوبه بمعارضة قوية من قبل السنة والشيعة

ولالية شارل دباس قاربت على النهاية كما حدّها الدستور لمدة (٣) اعوام، ولكن الفرنسيين ارادوا ان يبقى في السلطة وتجدد مدة، وذلك لولاته المطلق لفرنسا<sup>(٦٤)</sup>.

ان الاحداث التي مرت، ولا سيما في اثناء الحملة الانتخابية، فقد دفعت المفوضية العليا الفرنسية إلى التيقن بضرورة الزيادة في توسيع السلطة التنفيذية، لذلك بادرت الحكومة الجديدة برئاسة حبيب باشا السعد، ومن وراءها المفوضية العليا ان تقدمت بمشروع تعديل ثان للدستور، اذ اقرّه مجلس النواب في ٢٧ نيسان ١٩٢٩، واصدره رئيس الجمهورية في ٨ أيار من العام نفسه، وتناول التعديل بعض النصوص التي من شأنها زيادة صلاحية رئيس الجمهورية وهي تمدّد ولايته من ثلاثة اعوام إلى ستة اعوام وصلاحية رئيس الجمهورية بأن يختار جميع اعضاء الوزارة من خارج البرلمان، مما ادى إلى تعديل المادة (٢٨) من الدستور، وحق رئيس الجمهورية بحل مجلس النواب بمرسوم معلن يتخذه بمجلس وموافقة ما ادى إلى تعديل المادة (٥٥) منه<sup>(٦٥)</sup>.

وقد تناول هذا التعديل خمس مواد من شأنها زيادة صلاحية رئيس الجمهورية وهي:

المادة (٢٨) التي اصبحت تجيز ان يكون رئيس الوزراء من اعضاء مجلس النواب او من خارجه دون قيد.

المادة (٣٧) اصبحت تجيز للنواب طرح

المؤرخ في (٩ أيار ١٩٣٢)، والذي علق العمل بالدستور اللبناني وحل مجلس النواب، وأوكل مهام رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء إلى شارل دباس<sup>(٦٧)</sup>.

واستمر تعليق الدستور حتى عام ١٩٣٤، إذ جاء المفوض السامي الكونت دي مارتييل<sup>(٦٨)</sup> الذي أصدر عدة قرارات تنظيمية في (٢٠ كانون الثاني ١٩٣٤)، وافتتح المجلس النيابي الثالث في (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤) أولى جلساته، وتميزت تلك المدة باستمرار تعليق الدستور وتعليق صلاحيات مجلس النواب، فيما يختص منح الثقة للحكومة من عدمه، امرأً دفع إلى ارتفاع الأصوات بتحسين الواقع الديمغرافي اللبناني وانهاء حالة الفراغ الدستوري، وزيادة الحركات الشعبية ضد الانتداب الفرنسي، وهذا ما دفع بالمفوض السامي دي مارتييل في (٤ كانون الثاني عام ١٩٣٧) إلى إصدار قرار أعاد من خلاله العمل بالحياة الدستورية وفي غضون ذلك عمد المفوض السامي الفرنسي غبريل بيو (Gabril Bio)<sup>(٦٩)</sup>، في (٢١ أيلول عام ١٩٣٩) إلى حل المجلس النيابي الثالث بموجب القرار (٣٤٦) كما عمد إلى تعليق العمل بالدستور بحجة الضرورات العسكرية التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)<sup>(٧٠)</sup>.

ويلاحظ من ذلك، أن لبنان شهدت تدهوراً كبيراً في الوضع الاقتصادي خلال تلك الأعوام من جراء سياسة فرنسا المتبعة فيه، فقد خلفت

والدروز، وفي الأخير تم التعديل والموافقة عليه في مجلس النواب، ثم المصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية في الثامن من أيار ١٩٢٩ ليصبح نافذاً بعد ذلك<sup>(٦٤)</sup>.

أضف إلى ذلك، أن على الرغم من وجود الدستور وتعديلاته لم تمارس الحكومة صلاحيات دستورية حقيقة، إذ كانت المفوضية هي صاحبة الحق في التصرف بالدستور تعليقاً أو تعديله أو التعرف خارج إطاره، كما هو في منصب الرئيس، الذي تنص الدستور على وجوب انتخاب الرئيس من قبل المجلس النيابي، إلا أن قوات الانتداب كثيراً ما تجاوزت نص الانتخاب إلى التعيين من قبل المفوض السامي بشرط أن يكون المعين أو المستحب موالياً لها<sup>(٦٥)</sup>.

وفي غضون ذلك، جرت انتخابات المجلس النيابي الثاني في (١٣ تموز ١٩٢٩) في ظل حكومة بشارة الخوري<sup>(٦٦)</sup>، والتي عقدت أولى جلساتها، وانتخبت الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس، وتميز المجلس ذلك بإحداث باللغة الإنجليزية منها تزايد الصراع المسيحي الإسلامي، وإحداث سوريا الوطنية، وتعثر صدور الدستور السوري، التي انعكست آثارها على الواقع اللبناني، ثم الاختلاف على اجراء الاستفتاء عام ١٩٣٢ بين المسلمين والمسيحيين، وأشار هذا الأمر حفيظة المفوض السامي (هنري بونسو)، الذي شعر أن تلك المطالبات ستغير من واقع التوازن الطائفي لدى اللبنانيين، فعمد إلى اصدار القرار رقم (٥٥)

وكان ذلك التعديل قد حصل بالأجماع ماعدا صوت واحد، وكان في جو من الحماس، وهذا ما دفع فرنسا إلى اعتقال رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة وتعليق الدستور وتعطيل الحياة السياسية في لبنان، وكان سبب ذلك الاعتقال هو قيام الحكومة بإجراء تعديل على المادة (١١)، والتي كانت تنص على أن اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين في البلاد، لكن بعد التعديل الذي حصل جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية والوطنية في البلاد، أما اللغة الفرنسية فيتم استخدامها وفق ما يحدده القانون اللبناني، وجرى تعديلاً آخر في ٧ كانون الأول عام ١٩٤٣ عندما تم عقد اجتماع من أجل البحث في قضية المعتقلين وهم مسؤولي الحكومة اللبنانية، على اثر ذلك تم اتخاذ قرار بتعديل المادة الخامسة من الدستور من أجل استبدال علم لبنان الذي كان شكله أقرب إلى العلم الفرنسي واضافة شجرة الارز في وسط العلم الجديد، وتم ذلك بالفعل في (٧ كانون الأول عام ١٩٤٣)، وتم تعديل المادة الخامسة من الدستور<sup>(٧٤)</sup>.

نستنتج مما سبق ان التعديلات الدستورية التي اجرتها فرنسا على الدستور اللبناني جاء وفق مصلحة فرنسا ولم يمثل شيء لمصلحة لبنان من خلال زرع الطائفية، اذ لم تكن هناك حرية واحفاء ومساواة والدليل على ذلك تحكم المفوض السامي الفرنسي في تعديل مواد الدستور اللبناني وهو المسيطر الكبير على زمام الامور في البلاد.

وراءها التذمر والمجاعة، الامر الذي دفع حكومة احمد الداعوق إلى الاستقالة في (٢٧ تموز ١٩٤٢)، وتشكيل حكومة برئاسة سامي الصلح وبعد سبعة اشهر من تسليم حكومة سامي الصلح<sup>(٧٥)</sup>، جاءت الترجمة الجزئية لتصریحات الجنرال كاترو حول استقلال لبنان مع اصدار القرار (١٢٩F) في (٨ أذار ١٩٤٣)، وبموجبة أعيدت الحياة الدستورية اللبنانية، واعيد العمل بالدستور بعد التحويل في بعض احكامه، كما تضمن القرار اعلاه نصاً بـ«لغاء مبدأ تعين النواب»، وجعل مبدأ الانتخاب هو المعيار في تأليف المجالس النيابية في لبنان<sup>(٧٦)</sup>، وجرى تعديل آخر للدستور في (٨ آذار ١٩٤٣)، وقد طال هذا التعديل السلطة التشريعية، وركز على الغاء التعيين في المجلس النيابي واعطاء صلاحية البت في صحة انتخاب اعضائه بأكثرية الثلثين، مع العمل على ضرورة اجراء الانتخابات خلال مدة ستين يوم قبل انتهاء ولاية المجلس واجراء الانتخابات الفرعية خلال شهرين، اذ ان ذلك التعديل قد ادخل بموجب القرار الفرنسي رقم (١٢٩) الصادر عن الدولة المتعدبة<sup>(٧٧)</sup>.

وجرى تعديلاً دستورياً آخر في (٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٣) عندما استقلت لبنان من السلطة المتعدبة ومن قيودها التي الحقت الضرر بالشعب اللبناني لأعوام عديدة، ويعد ذلك التعديل من افضل التعديلات الدستورية التي مرت على لبنان، اذ حرر الدستور اللبناني من قيود دولة الانتداب،

## الهوامش

- ١-بونكاريه: ولد في عام ١٨٦٠، درس القانون وعمل بالمحاماة واشتراك في وزارات عدة انتخب رئيساً للجمهورية في ٢١ نيسان عام ١٩١٣، وبقي في منصبة لمدة سبع سنوات، وعاصر الحرب العالمية الأولى وكان من المتشددين في فرض التعويضات على المانيا، ومن المعارضين لمعاهدة فرساي، الف وزارته في العام ١٩٢٢، وهو من امر جيش فرنسا باحتلال إقليم الرور، اعتزل السياسة عام ١٩٢٩، توفي في العام ١٩٣٤، قاسم خليف عمار العكيلي، التنوع الطائفي وأثره على الواقع السياسي في لبنان (١٩٢٠-١٩٥٨) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٣، ص ٨٨-٨٩.
- ٢-ويعاند: ولد ويغاند في مدينة بروكسل عام ١٨٦٧، وتخرج من كلية سان ريمو العسكرية عام ١٨٨٨، تولى منصب رئيس الأركان تحت قيادة الجنرال غوش خلال الحرب العالمية الأولى، منح رتبة جنرال عام ١٩١٦، عين مندوباً سامياً لسوريا ولبنان في ١٩٢٣ لغاية ٥ تشرين الأول ١٩٢٤ . للمزيد ينظر: رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان من ١٩٢٠-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦، ص ٥٦.
- ٣-سعد محسن عبد العبيدي، السياسة الفرنسية تجاه لبنان ١٩١٨-١٩٣٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والترااث العلمي، ٢٠٠٥، ص ١٥٥.
- ٤-محى الدين السفرجلاني، تاريخ الثورة السورية، مطبعة الشبات، دمشق، ١٩٦٠ ، ص ١١٨.

## الخاتمة

ونتيجة لما سبق كانت السياسة الفرنسية هي المسؤولة عن التحكم بالحياة النيابية في لبنان طيلة مدة الانتداب، فقد سيرتها وفق ما ترغب إليه، ولاسيما في التعديلات الدستورية، التي أجريت في الأعوام ١٩٢٧ و ١٩٢٩ و ١٩٤٣، وبذلت فرنسا قصارى جهدها من أجل الوصول إلى اهدافها الاستعمارية، وكانت لها بصماتها الواضحة في تعديل المواد الدستورية على الرغم من وجود مؤيدین ومعارضین لرغبات فرنسا في تعديل الدستور، وعملت فرنسا من خلال تلك التعديلات الدستورية على سير لبنان على رغبتها، ولم تعرف بسيادة لبنان، وقد عملت على ادارة البلاد وزرع بذور الطائفية في الحياة النيابية اضافه إلى تعطيل الدستور بما يلائم مصلحتها.

- ٥- سلطان باشا الاطرش: ولد عام ١٨٩١ في قرية صيدا، تلقى علومه الاولية على أيدي بعض الأساتذة الخصوصيين ثم اقصر على المطالعة الشخصية، وعندما قامت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين كان له دور في الشام وقاد الثورة السورية لمدة ١٨ شهراً تکبد فيها العدو أفلح الخسائر، وفي عام ١٩٢٧ دخلت الجيوش الفرنسية الجبل فنزع إلى الصحراء واستمر في الكفاح والنضال، نال من الأوسمة والميداليات كما أنه لقب باشا، له نشرات سياسية وخطب حاسية. للمزيد ينظر: رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص ٦١.
- ٦- هنري دي جوفينيل: ولد في باريس عام ١٨٧٨ خدم في الجيش الفرنسي برتبة رقيب أثناء الحرب العالمية الأولى ثم رقى إلى رتبة ضابط، انتخب عام ١٩٢١ رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي ومفوض سامي من ٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ وممثل فرنسي في عصبة الأمم المتحدة، عين في الحكومة الفرنسية في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ مفوضاً ساماً خلفاً للجنرال ساراي فكان أول مفوض سامي مدني يتولى هذا المنصب بعد إعلان دولة لبنان الكبير، وبما أن وزارة بونكاريه لم تتوافق على دعوته للاتفاق مع السوريين، استقال من منصبه في آب ١٩٢٦، توفي عام ١٩٣٥. حيدر رزاق راشد الطفيلي، ١٨٨٧- ١٩٧١، أفراد النقاش ودوره السياسي في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٤، ص ٢٢.
- ٧- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٥٦- ١٥٧.
- ٨- علي عبد فتوبي، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي، ٨٢ (د.ت)، ص ١١.
- ٩- هدى رزق، لبنان بين الوحدة والانفصال ١٩١٩-
- ١٨- شارل دباس: من طائفة الروم الارثوذكس، مدحوم
- ١٧- يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣- ١٩٨٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ٤٦، ص ١٩٩٠.
- ١٦- كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧، ص ١١.
- ١٥- ابراهيم محسن، المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب (١٩٤٦- ١٩٢٠)، بحث منشور، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد ٦٣، ١٩٨٨، ص ١٨٧.
- ١٤- هدى رزق، المصدر السابق، ص ١٢٦.
- ١٣- علي عبد فتوبي، المصدر السابق، ص ٧٣.
- ١٢- جوزيف صقر، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، لبنان، ط ٢، د. م. ١٩٩٩- ١٩٩٨، ص ٣٩.
- ١١- الدستور الفرنسي ١٨٧٥: هو دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة التي قameت في ٣٠ كانون الثاني من السنة المذكورة بعد سقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية، امبراطورية نابليون الثالث أثر هزيمته في معركة سيدان في عام ١٨٧٠ امام بروسيا، و انهارت تلك الامبراطورية، ولم يكن الدستور المشار اليه دستوراً منظماً مرتباً بل جاء حصيلة سلسلة من التوقعات والحلول الوسطى التي اقرتها الجمعية الوطنية الفرنسية. للمزيد ينظر: صالح جعيول جعيود السrai، فرنسا ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٣٦- ١٩٤٦ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٢٤٤.
- ١٠- المصدر نفسه، ص ١٢٥.
- ٩- ١٩٢٧)، بيisan، (د.ت)، ص ١٢٤.

- ١- اللبناني بعد الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٨ ، ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الازهر، كلية اللغة العربية، ص ٦.
- ٢- علي عبد المنعم شعيب، طالب جبل عامل الوحيدة المساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦ ، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط ١، ١٩٨٧ ، ص ٩٨.
- ٣- سليمان تقى الدين، المصدر السابق، ص ٣٨-٣٩.
- ٤- بطرس ديب، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، ط ١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١ ، ص ٤٦٥.
- ٥- عدai ابراهيم مجید حوران الجنابي، كمیل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الآداب، ٢٠١٢ ، ص ١٥.
- ٦- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٦٦.
- ٧- حسان حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ، ١٩٣٦ ، المؤسسة الجامعية للطبع، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ١٤٠-١٤٢.
- ٨- لقاء سامي سعيد الكناني، جبل عامل في لبنان دراسة تاريخية ١٩٤٣-١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٨ ، ص ١٠١.
- ٩- سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٦ ، معهد الانماء الوطني، د. ت، ج ٣، ص ١٨١.
- ١٠- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- ١١- اياد ابراهيم عبد الله، المصدر السابق، ص ٦٣.
- ١٢- سليمان تقى الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ١٩٢٠-١٩٧٠ ، ط ١، بيروت، ١٩٧٧ ، ص ٣٨.
- ١٣- فتحي عباس خلف، العلاقات العراقية-اللبنانية ١٩٥٨-١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٣ ، ص ٦.
- ١٤- جاسم محمد خضرير، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ دراسة وثائقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٦ ، ص ٩٢.
- ١٥- مجموعة من الباحثين، الشيعة في لبنان من التهميش إلى المشاركة الفاعلة، ط ١، دار المعارف، ٢٠١٢ ، ص ١٣٦.
- ١٦- محمد جليل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، د. ت، د. م، ج ٢، ٢٠١٠ ، ص ١٠٠.
- ١٧- فاضل جاسم منصور، العلاقات السورية اللبنانية، مؤسسة حروف عراقية، ط ١٥٢٠١٠ ، ص ١٩.
- ١٨- هيلينا كرييان، لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفية، ترجمة: سمير عطا الله، منشورات هاي لايت، لندن، د. ت، ص ٥٦.
- ١٩- يوسف عثمان صليبي، الاتجاهات الجديدة في الشعر

- للمحكمة الاستئنافية في بيروت، ثم رئيس التحرير لجريدة طرابلس لمدة (١٥) عاماً، وبعد من الشخصيات الاسلامية السنّية التي تعاونت مع سلطة الانتداب الفرنسي. للمزيد ينظر: محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان (١٩٢٣-١٩٨٩)، طروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص ٣٩.
- ٤٧- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٦٩.
- ٤٨- اديب باشا: زعيم ماروني كبير وخال كميل شمعون، وكان من أبرز قادة جمعية الاتحاد اللبناني، التي تأسست في القاهرة عام ١٩٠٩، وكانت تلك الجمعية تهدف إلى توسيع حدود لبنان، وكانوا يتطلعون إلى فرنسا لمساعدتهم في الحصول على الاستقلال، ومن ثم عين أميناً عاماً للدولة عام ١٩٢٤، ورئيساً للحكومة الأولى في لبنان (١٩٢٦-١٩٢٧)، التي تشكلت في عهد الانتداب. للمزيد ينظر: عدّايم ابراهيم مجید حوران الجنابي، المصدر السابق، ص ٩.
- ٤٩- حبيب باشا السعد: استلم حبيب باشا السعد وزارته الأولى في (آب ١٩٢٨)، بعد ان قدم بشارة الخوري استقالته، وضمت وزارة حبيب باشا السعد الذي احتفظ لنفسه برئاستها وزارة العدل كل من موسى نمور وزير الداخلية، صبحي حيدر وزير المالية. للمزيد ينظر: سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٧٧.
- ٥٠- هدى رزق، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.
- ٥١- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨١، ج ١، ص ١٩٥.
- ٥٢- انوار سعدون نجم على السباعي، العلاقات المصرية

٣٨- قمار الشلبي، شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية (١٩٤٣-١٩١٨)، ترجمة: عايدة سركسي، دار النهار، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٥٥-٢٥٦.

٣٩- عمار خالد رمضان، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٤٣-١٩٢٠)، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية، العدد السادس عشر، ٢٠١٤، ص ٢٢٧.

٤٠- هدى رزق، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣٠.

٤١- نوال فياض، صفحات من تاريخ جبل عامل في العهدين العثماني والفرنسي، دار الجديد، بيروت، ١٩٧٤، ص ٧٤.

٤٢- احمد عارف الزين: هو عارف بن علي بن موسى بن يوسف الانصاري الخزرجي العاملي الصيداوي، يتسبّب إلى أسرة آل الزين المعروفة في جبل عامل، وهي من الأسر المعروفة التي انتجت علماء وفقهاء. للمزيد ينظر: مجید حید عباس الحدراوي، مجلة العرفان اللبنانية دراسة تاريخية (١٩٣٦-١٩٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٦.

٤٣- صابرينا ميرفان، حركة الاصلاح الشيعي علماء جبل عامل وأدباء من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية استقلال لبنان، ترجمة: هيشام الامين، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٧٧.

٤٤- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٤٥- المصدر نفسه، ص ١٦٨.

٤٦- الشيخ محمد الجسر: سياسي لبناني ولد عام ١٨٧٩ في مدينة طرابلس، انتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٢، حتى العام ١٩١٨ بنيابة عن العرب من أهل الشام، وفي عام ١٩١٨ عين رئيساً

- ٦٦- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٧٧ - ١٧٨ .
- .٦٣- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ص ١٢٠ .
- .٦٤- المصدر نفسه، ص ١٢١ - ١٢٠ .
- .٦٥- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٧٨ .
- .٦٦- بشاره الخوري (١٨٩١ - ١٩٦٤): اول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال، وشغل منصب رئيس الوزراء لمرين اثناء مدة الانتداب الفرنسي المدة الاولى من ٥ مايس ١٩٢٧ - ١ اب ١٩٢٨ والثانية ٩ مايس ١٩٢٩ - ١١ تشرين اول ١٩٢٩، اسس الكتلة الدستورية عام ١٩٣٢ وتحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٥٥، انتخب رئيساً للبنان في ٢١ ايلول ١٩٤٣ حين اعتقلته القوات الفرنسية مع اعضاء حكومته وانتخب بعد الافراج عنه في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٣ رئيساً للجمهورية، وضع مع رياض الصالح المياديك الوطني الذي نظم اسس الحكم في لبنان. للمزيد ينظر: نظام خليل حسن عبد العموري، الحرب الاهلية في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٨٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠١١، ص ١٦ .
- .٦٧- سجاد كشاش ماضي وباسم احمد هاشم، الحياة التمثيلية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٣٩ - ١٩٤٠، بحث منشور، مجلة الباحث، مجلد (٤١)، العدد (٣)، ج ١، ٢٠٢٢، ص ٧٦٥ .
- .٦٨- دي مارتييل: ولد عام ١٨٧٨، درس الحقوق والعلوم السياسية، التحق بوزارة الخارجية، وفي عام ١٩٣٣ عين مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، أحيل على التقاعد في عام ١٩٣٨، توفي في كانون الثاني عام ١٩٤٠. محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، اللبنانية ١٩٥٢ - ١٩٥٨ «دراسة تاريخية» رساله ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية، ٢٠١٠، ص ١٥ .
- .٥٣- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ص ١١٤ - ١١٥ .
- .٥٤- هدى رزق، المصدر السابق، ص ١٣١ .
- .٥٥- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ص ١١٥ .
- .٥٦- المصدر نفسه، ص ١١٦ - ١١٥ .
- .٥٧- احمد ماجد عبد الرزاق، سياسة فرنسا تجاه لبنان (١٩٣٤ - ١٩٢٩)، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، مجلد (٦٨)، العدد (١)، ٢٠٢٤، ص ٢٦٨ .
- .٥٨- علي يوسف الشكري واخرون، دور رئيس الدولة في اختبار مجلس الوزراء او انهاء ولايته في الدستور اللبناني النافذ- دراسة تحليلية، بحث منشور، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلة فعلية محكمة، العدد ٤٤، ٢٠١٧، ص ١ .
- .٥٩- وليد خالد عبد وحازم صباح احمد، التحولات الدستورية في العراق ولبنان، بحث منشور، مجلة الفراهيدى، مجلد (١٤)، العدد (٤٩)، ٢٠٢٢، ص ٢٨٦ .
- .٦٠- احمد ماجد عبد الرزاق، أثر فرنسا في الدستور اللبناني وردود الفعل ازاءها (١٩٣٢ - ١٩٣٦)، مجلة كلية التربية، ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني تقابة الأكاديميين العراقيين، مركز التطوير الاستراتيجي الأكاديمي وجامعة صلاح الدين، كلية التربية الأساسية، اربيل، للمدة ١١ - ١٠ شباط، ٢٠٢٠، ص ٤٨٣ .
- .٦١- المصدر السابق، ص ٤٨٤ .

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٥، ص ١٣٢.

٦٩-غريال بيرو: آخر مفهوم سامي فرنسي قبل إعلان الحرب العالمية الثانية، دبلوماسي قديم في السلk الخارجي الفرنسي، كان سفيراً للبلاد في النمسا قبل الحرب، أعلن أثناء الحرب أن فرنسا لن تتقييد بالهدنة، وأنها سوف تتبع الحرب إلا أنه اضطر بعد أقل من يومين إلى الإعلان بأنه يذعن لجميع شروط المدنية لحفظ سلامة الوطن. للمزيد ينظر: جاسم محمد خضرير الجبوري المصدر السابق، ص ٣٦.

٧٠- سجاد كشاش ماضي وباسم احمد هاشم، المصدر السابق، ص ٦٩١.

٧١- سامي الصلح: (١٩٤٣-١٩٥٧) سياسي لبناني من الطائفة السننية، درس في أوروبا، ليحصل على شهادة الدبلوم في الحقوق قدم خدماته للقضاء اللبناني لأكثر من اثنين وعشرين عاماً شغل منصب رئيس الوزراء لأول مرة (١٩٤٢-١٩٤٣) وشغل منصب النائب من الحكومات اللبنانية خلال الاعوام (١٩٥٧-١٩٤٣)، ساهم ببنية عن مدينة بيروت لاستكمال الاستقلال. للمزيد ينظر: حكمت ابو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٩-٢٠.

٧٢- سجاد كشاش ماضي وباسم احمد هاشم، المصدر السابق، ص ٦٩٢.

٧٣- ولد خالد عبد وحازم صباح احمد، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

٧٤- المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

## The influence of France on his Writing to the Constitution (1926-1943)

M.M. Bahira Adel Hadi

Al-Mustansiriyah University / College of Basic Education

### Abstract

Studying the Lebanese Constitution and the impact of the amendments made to it by France is an important and vital topic, due to the nature of that critical period that Lebanon went through, in terms of sectarian political conflicts, Therefore, the drafting of the Lebanese Constitution was free to resolve sectarian conflicts, declare human rights, and restore the country prestige, However France worked to make constitutional amendments during that period that changed the features of the Constitution and controlled the country capabilities, despite the presence of supporters and opponents of those amendments.

**Keywords:** the constitution, public 1926, adjustments, Lebanon, Charles Deb-bas.